الإستراتيجية الوطنية لتعليم/ تعلُم الكبار

(في سياق التعلّم مدى الحياة)

فلسطين

2014- 2019

مقدمة من وزارة التربية والتعليم العالي

إن التطور الذي تشهده البشرية اليوم في شتى مناحي الحياة، بسبب الإنفجار المعرفي والتسارع التقني وسهولة الإتصال والتواصل بين بني البشر أوجد تحديات كبيرة أمام الناس جماعات وأفراد، وعرف الخبراء بأن وسيلتهم الأساسية لمواجهة هذه التحديات هو التعلّم؛ الذي لم يعد مقصوراً على أطفال المدرسة وشباب الجامعات، إنما تعداه إلى الكبار؛ فأصبحت مفاهيم (التعلّم للجميع) و(التعلّم مدى الحياة) و(التعلّم المستمر) هي المعبّرَ الحقيقي عن هذه الحالة الإنسانية.

وانسجاماً مع التوجهات العالمية لتحويل هذه المفاهيم إلى ممارسات عملية وإجرائية، تأتي إستراتجية تعلّم/ تعليم الكبار في فلسطين لتعيد تنظيم التعلّم والتعليم في سياقات يستفيد منها كل الكبار في المجتمع، استجابة لمتطلباتهم الكثيرة التي يحتاجونها في العمل والمواطنة وحياتهم الشخصية، فبيئات التعلم الجديدة يجب أن تعطي الاهتمام الأكبر لبناء الإنسان المتقبل للتغير، والتنوع، وللطرق الجديدة لحل المشكلات. هذا هو التعلّم الذي يساعد على رفع مؤهلات الفرد الضرورية والتي توسع فرص العمل أمامه وبالتالي أصبحت سياسات التعلم مدى الحياة تشكل مساحة جديدة وضرورية وملحة بسبب التقنيات الحديثة والجديدة للاتصال والمعلومات وظهور نظريات جديدة للتعليم تقوم على الدمج بين الجوانب الرسمية وغير الرسمية للحياة الاجتماعية والثقافية وحياة العمل.

إن المجتمع الفلسطيني مجتمع متعلم، وهذا لا يكفي، بل لا بد أن يصبح مجتمعاً منتجاً، يتسلح أفراده بالإرادة القوية وبالمعارف والمهارات والسلوكيات التي تبني تنمية شاملة مستدامة، ومن خلال هذه الرؤية التي تبنتها هذه الإستراتيجية التشاركية يمكن تحقيق هذا الهدف إذا ما تم الالتزام من جميع الشركاء بالعمل الفاعل والفعّال في المسارات المحددة، من خلال تنفيذ خطط عمل واقعية.

وأخيراً تعد هذه الإستراتيجية محاولة جادة للإنتقال الحقيقي من مرحلة محو أمية الحرف إلى محو الأمية الحضارية، ومن الإكتفاء بالمعرفة الأكاديمية إلى المعرفة المنتجة، ومن فصل التعلّم والتعليم عن التنمية إلى وجود تعليم يسهم في التنمية؛ بل يبنيها. ومن انغلاق على الذات إلى انفتاح على العالم.

فهرس المحتويات

مقدمة من وزارة التربية والتعليم العالي 2
شكر وتقدير 4
ملخص تنفيذي 5
المقدّمة 6
خلفية تعليم الكبار في فلسطين 7
عرض المشكلة 8
الفئة المستهدفة 9
مفهوم تعليم الكبار 9
أهمية تعليم الكبار (في سياق االتعلّم مدى الحياة) 10
المنهجية 11
الرؤية 12
الرسالة 12
الأهداف 13
المبادئ والمرتكزات: 13
المسارات الإستراتيجية التي تصب في تحقيق الأهداف: 15
الشركاء العاملون في تعليم الكبار 16
الاطار العام للخطة التنفيذية لاستراتيجية تعليم الكبار الخطة التنفيذية لإستراتيجية تعليم الكبار 18
التوصيات 21
الملحقات 23

شكر وتقدير

بكثير من الاحترام والتقدير، نشكر كل من ساهم في إعداد الإستراتيجية الوطنية لتعليم الكبار.

والشكر موصول، لممثلي الوزارات والمؤسسات المشاركة في ورشات العمل، أو اللقاءات الفردية التي عقدت لمناقشة المسودة، آملين أن يستمر التعاون والشراكة لدعم وتطوير قطاع تعليم الكبار.

الفريق الوطني لإعداد الاستراتيجية الوطنية لتعليم الكبار

ملخص تنفيذي

استجابةً لجميع المتغيرات التي ذُكرت، قامت وزارة التربية والتعليم بتشكيل فريق وطني لإعداد استراتيجية وطنية لتعليم الكبار، تألف هذا الفريق من عدد من الوزارات والجامعات، والكليات والمؤسسات العاملة والمهتمة بتعليم الكبار، وانبثق عن هذا الفريق الوطني فريق فني مصغّر تم التوافق عليه من قبل الفريق الوطني المكلف، تكون مهمته دراسة وتحليل الواقع الحالي لقطاع تعليم الكبار، وإعداد خطة وطنية لتعليم الكبار، يتم عرضها على الفريق الوطني للمراجعة وإجراء ما يلزم من التعديلات للوصول للنسخة النهائية للخطة، للاعتماد والتعميم على الشركاء، وصولا لوضع خطة اجرائية لتحقيق الأهداف والرؤيا والخطوط الاستراتيجية المتوافق عليها من جميع الأطراف.

المقدّمة

يشهد العالم اليوم تطورات علمية وتكنولوجية هائلة، وتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وديمغرافية كبيرة، وقد نتج عن هذه التحولات تحديات كبيرة، أوجبت على الدول والحكومات الإسراع في وضع الخطط والبرامج والاستراتيجيات الوطنية من أجل مواجهة هذه التحديات وتلبية الاحتياجات المتزايدة لتحقيق التقدم والازدهار. وفلسطين كغيرها من الدول حريصة على مواكبة تطورات العصر، واللحاق بركب الحضارة والتطور التكنولوجي والمعلوماتي والاتصالي والتقني، لذلك بادرنا في وزارة التربية والتعليم العالي إلى اعتماد السياسات، ووضع الخطط والاستراتيجيات والتي من ضمنها الاستراتيجية الوطنية لتعليم الكبار، حيث يُعتبر (تعليم الكبار) قطاعًا مهماً لكل دولة تطمح إلى تحقيق التنمية الشاملة لمجتمعها ولمواطنيها، وهذا يحتاج لتطوير الأفراد لذواتهم ومهاراتهم ومعارفهم لتحسين الفرص المتاحة أمامهم، وتحويل الخبرات والمعلومات إلى معارف وكفاءات ومؤهلات، ترفع من مستوى إنتاجية الفرد من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للمجتمع.

ومن هنا، فإن الاهتمام المتزايد بتعليم الكبار على المستوى العالمي، لم يكن وليد الصدفة، بل هو نتيجة حتمية للمتغيرات الحياتية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية؛ حيث شهد العالم عددا من الابتكارات والاختراعات التي طورت وزادت سرعة تداول المعلومات وجددت في آليات الإنتاج، ومع نهاية القرن العشرين، أثّرت الثورة التكنولوجية الحديثة والمعلوماتية ووسائل الاتصال والتواصل والإعلام والعولمة في جميع مجالات الحياة، وفي ضوء هذه المتغيّرات، أصبح تعليم الكبار موضوعا حاسماً لمواجهة تحديات المستقبل، وعاملا حيوياً لمواكبة التطورات السريعة.

ويُمثّل المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار والذي عقد في مدينة هامبورغ - المانيا – عام 1997، والمؤتمر السادس لتعليم الكبار والذي عقد في مدينة بيلم – البرازيل – عام 2009 ، نقاط تحول حاسمة في مجال تعليم الكبار والتعليم المستمر. حيث تم الاعتراف على النطاق العالمي، بأهمية تعلم الكبار والتعليم غير النظامي، والالتزام بمواصلة العمل في هذه المجالات في سياق (التعلّم مدى الحياة).

خلفية تعليم الكبار في فلسطين

تأثر تعليم الكبار في فلسطين تأثراً كبيراً بالتطورات والتغيرات العالمية، بالاضافه إلى تأثره الشديد بالأوضاع السياسية والاحتلالية التي عانت منه البلاد. حيث مرّ (التعليم) في فلسطين بشكل عام بأربع مراحل، خلال قرن من الزمن، والتي يمكن إيجازها بما يلي (بحسب دراسة وتشخيص الواقع التي اجراها فريق العمل):

1. مرحلة إدارة التعليم من قبل (الانتداب البريطاني) عام 1948:
حيث كان التعليم في فلسطين خاضعاً لسلطة الانتداب البريطاني، وقد شهدت البلاد خلال هذه الفترة تحولات سياسية – اجتماعية لكنها لم تشتمل على أي اهتمام أو تطور لفلسفة التعليم. ولم يتجاوز التعليم في تلك المرحلة، التعليم الابتدائي والكليات لعدد قليل من أبناء الشعب.[1]

2. مرحلة عام 1948 حتى عام 1967: حيث تعرض الفلسطينيون إبان نكبة 1948، لأبشع جريمة اضطهاد وظلم من قبل الاحتلال الإسرائيلي، واضطر عدد كبير منهم إلى الهجرة واللجوء إلى الدول العربية المجاورة، بالإضافة إلى الهجرة الداخلية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي عام 1950 ضمت الضفة الغربية إلى الأردن وخضع قطاع غزة إلى الإدارة المصرية. وفي هذه الفترة لم يكن هناك أي نظام تعليمي خاص شامل لجميع الفلسطينيين، حيث تم إلحاق التعليم بنظامي التعليم في الأردن ومصر، في حين ألحق اللاجئون الفلسطينيون الذين هُجّروا إلى الدول المختلفة، بأنظمة وفلسفة التعليم المختلفة المطبقة في تلك الدول التي أقاموا فيها، حسب الاتفاق الذي يحكم عمل الوكالة الدولية لإغاثة اللاجئين.[2]

3. مرحلة 1967 حتى 1994 (إدارة التعليم من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي): خضع نظام التعليم الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خلال هذه الفترة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي بعد احتلال كامل الأراضي الفلسطينية وبعض المناطق العربية عام 1967، وإن بقي التعليم فيها ضمن المناهج الأردنية والمصرية. فقد اتّبع الاحتلال سياسة تسعى إلى تكريس الهيمنة وطمس الهوية الوطنية والثقافية والسياسية للطلبة؛ ولم يكن الاحتلال معنياً بوضع برامج تعليمية او محو الأمية أو برامج تعليم الكبار أو التعليم المستمر في فلسطين. ومن هنا، كان العبء يقع على منظمات المجتمع المدني والجامعات كجامعة بيرزيت وغيرها، وبعض المؤسسات الدولية بما فيها الأونروا، في نشر وتنفيذ مثل هذه البرامج. ولكن التجربة الفلسطينية تميزت بأنها كانت بأوجها في هذه الفترة بحيث كان المجتمع الفلسطيني صاحب شغف بالتعلم وصقل للشخصية من خلال أعمال اجتماعية وتطوعية أنشئت على أسسها معظم مؤسسات المجتمع المدني العريقة. وقد ميزت تلك الفترة وجود حركة تعليمية نشطة تمثلت في لجان الأحياء.[3]

4. مرحلة ما بعد 1994 (إدارة التعليم من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية): بدأت المرحلة الرابعة بعد توقيع (اتفاقية أوسلو) عام 1994 وحتى الآن، حيث تسلّمت السلطة الوطنية الفلسطينية الإشراف وإدارة الحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة، فعملت على تشكيل المؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية ومن بينها وزارة التربية والتعليم، التي أسست للتعليم الفلسطيني في فلسطين. وأصبح وللمرة الأولى للشعب الفلسطيني- مناهج تعليمية خاصة به، تستند إلى فلسفة تعليمية واضحة، تنطلق من ثقافته العربية والإسلامية المتفاعلة مع واقعه، والمستجيبة لمتطلباته وحاجاته الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، ومواكبة للتطور العالمي.[4]

---

[1] موجز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين: إعداد وزارة التربية والتعليم العالي/الادارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي- دائرة المعلومات والدراسات تموز/1999 صفحة (5)

[2] نفس المصدر السابق صفحة (12)

[3] المصدر السابق صفحة (13)

[4] نفس المصدر السابق صفحة (58)

واستطاعت السلطة الوطنية الفلسطينية، النهوض بالعملية التعليمية في الأراضي الفلسطينية بشكل لا بأس به كتجربة أولى، من خلال وضع التشريعات وتنفيذ البرامج التي تحثّ على التعلم، فرفعت التعليم الأساسي من الصف التاسع حتى الصفّ العاشر، ووفرت البنية التحتية اللازمة للمنخرطين في العملية التعليمية، وسنّت التشريعات التي تؤكد على حقّ كل مواطن في التعلُّم بغض النظر عن جنسه أو دينه أو عرقه، وعلى التزام الدولة بهذه المبادئ.

وقد عملت وزارة التربية والتعليم العالي في مجال تعليم الكبار، على مستويين:
الأول، توفير الفرص التعليمية لمن فاتتهم الفرصة الأولى في التعليم الأكاديمي النظامي، حيث وفّرت برامج في التعليم غير النظامي والتعليم المستمر، كبرامج محو الأمية وتعليم الكبار[5] وبرامج التدريب المهني والتقني وغيرها. والثاني، عملت الوزارة على إيجاد الشراكات الفاعلة مع مؤسسات دولية، من أجل توفير وتطوير البيئة التعليمية، بما تشتمل عليه من بنى تحتية ومدارس وغرف صفية ومناهج ومعلمين وغيرها.

ويمكن القول بأن مجال تعليم الكبار قد تطوّر في فلسطين خلال السنوات القليلة الماضية تطوراً ملموساً (بحسب دراسة تحليل الواقع التي اجراها فريق العمل)، حيث اهتمتْ فيه معظم قطاعات المجتمع، سواء المؤسسات الرسمية كوزارة التربية والتعليم العالي، ووزارت العمل والشؤون الاجتماعية والأسرى، وكذلك الجامعات والكليات الحكومية، بالإضافة إلى المؤسسات الدولية كوكالة الغوث للاجئين (الأونروا) ومنظمات المجتمع المدني، وعملتْ على توفير البرامج التدريبية والتعليمية للدارسين والمتدربين في مختلف المجالات.

ولكنّ هذا التطور في مجال تعليم الكبار بقي قاصراً عن مواكبة التطورات العالمية السريعة والهائلة، سواء في ما يتعلق بمتطلبات سوق العمل المتغيرة باستمرار ومواكبة احتياجات خطط التنمية الشاملة في فلسطين، أو في الوصول إلى كافة أفراد المجتمع من فئة الكبار وتوفير وتطوير واستحداث البرامج اللازمة والمناسبة لهذه الغايات.

عرض المشكلة

إن دراسة تحليل الواقع لتعليم الكبار أظهرت أن التحديات التي يواجهها مجال تعليم الكبار في سياق التعلم مدى الحياة في فلسطين متنوعة ومتعددة، وتطال معظم القطاعات ذات العلاقة، وإنْ كان ذلك بمستويات متباينة. آخذين بعين الاعتبار ما يخلفه العدوان الإسرائيلي من آثار بالغة الصعوبة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وعرقلته للتوسع في القطاعات الإنتاجية، مما يحدّ من فرص التنقّل والتوسع واستيعاب الأيدي العاملة الماهرة وذوي الكفاءات، ويُعتبر السبب المباشر والرئيس لحالة الفقر والعوز التي يعيشها الشعب الفلسطيني. وكذلك الحال عندما تم عمل التحليل الداخلي اظهر وجود نقاط ضعف بواقع تعليم الكبار والمؤسسات العاملة في هذا المجال ومنها:

- عدم وضوح في المعايير والمقاييس بخصوص مستويات التعليم و تحسينه.
- عدم وجود اطار اعتماد وطني لشهادات الدورات في مجال تعليم الكبار.
- غياب خطة منسقة تعالج مشكلة التسرب من المدارس، وغياب آليات توجيه ومتابعه للراسبين من ناحية التوجه التعليمي .
- عدم وجود احصاءات دقيقة عن نسب الأمية في فلسطين، و عدم تبني تعريف محدد للأمية مع التقدم التكنولوجي.
- عدم شمولية أرباب العمل وأصحاب المهن الحرة في خطط تعليم الكبار.
- جهود المنظمات الأهلية وغير الحكومية مبعثرة وغير منسقة وغير مرتبطة بإرشاد وزاري، وعدم وجود توزيع أدوار من ناحية تزويد الخدمات.

[5] وزارة التربية والتعليم العالي 2004- خطة التعليم للجميع (2004-2015) صفحة 51-65 و 121

- ضعف توجه الممولين لأهمية دعم تعليم الكبار لغياب الدور التوجيهي (وزارة التخطيط، وزارة التربية والتعليم العالي).
- ضعف التنسيق بين الوزارات المختلفة لتحقيق أهداف تعليم الكبار.
- الصورة النمطية السائدة بأن نظام التعليم في فلسطين نظام تقليدي تلقيني.

الفئة المستهدفة

تشمل الإستراتيجية الفلسطينية لتعليم/ تعلم الكبار جميع الفئات العمرية في المجتمع الفلسطيني من هم في سن الخامسة عشر وأكبر بمن فيهم كبار السن، للوصول بهم إلى شيخوخة منتجة. ومن هنا يتوجه تعليم/ تعلم الكبار إلى جميع أفراد المجتمع الكبار، بغض النظر عن الجنس، أو العمر، أو الدين، الذين دخلوا في مرحلة معينة من الحياة، يتحملون فيها مسؤوليات متنوعة تجاه أنفسهم وغالبا تجاه الآخرين، وتتطلب منهم القيام أحيانا بالأدوار الاجتماعية، والقيام بعمل إنتاجي، حيث تعمل الاستراتيجية على توفير ما يلزم لهم خارج التعليم النظامي لفتح آفاق مستقبلية جديدة.

ومن الضروري الإشارة هنا، إلى أن استراتيجية تعليم الكبار تركّز على فئات المجتمع الأكثر حاجة للتمكين، لمساعدتها على الانخراط في سوق العمل والإسهام في العملية التنموية، من خلال توفير الحدّ الأدنى لها من المهارات والكفاءات التي تساعدها على تخطي ظروفها الصعبة، كفئة العاطلين عن العمل والأسرى المحررين والفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم، وتُعطى أولوية خاصة لمن يقع منهم تحت خط الفقر. و الاستراتيجية تستهدف المؤسسات العامة، الخاصة والقطاع الاهلي التي من خلالهم سوف يتم استهداف الافراد ضمن البرامج و المشاريع.

مفهوم تعليم الكبار[6]

تنظر الإستراتيجية الوطنية لتعليم الكبار إلى مفهوم تعليم الكبار (في سياق التعلم مدى الحياة) على انه مجمل العمليات التعليمية التي ينمّي بفضلها الأفراد الفلسطينيون الكبار أو الراشدين قدراتهم ويثرون معارفهم، ويحسّنون مؤهلاتهم التقنية أو المهنية أو المهارات الحياتية، و يسلكون بها سبيلاً جديداً كي يلبوا حاجاتهم وحاجات مجتمعهم، وتلك التي تُحدث تغييرات في اتجاهاتهم أو سلوكهم، وتسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في التنمية المتكاملة والمتوازنة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً.

ولا ينبغي اعتبار تعليم الكبار، مجالاً قائماً ومستقلاً بذاته، ولكن يُنظر إليه على اعتباره جزءاً مهماً في سياق التوعية بأهمية اعتماد مفهوم (التعلّم مدى الحياة)، ومظلّة واسعة توفّر التطوير والتكامل لبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني من جهة، والتعليم غير الرسمي وغير النظامي من جهة أخرى. كما أنه يشكّل رافداً أساسياً لعملية التنمية الشاملة في فلسطين، من خلال استجابته لمتطلبات المجتمع واحتياجات السوق المحلية من الكفاءات والقوى العاملة والخبرات والمؤهلات، واحتياجات المتعلمين والمتدربين فيه.

[6] وزارة التربية والتعليم العالي/ تعليم الكبار في فلسطين – دراسة تحليل الوضع أيار/2011 صفحة (13)

أهمية تعليم الكبار (في سياق االتعلّم مدى الحياة)

يكتسب تعليم الكبار في فلسطين، أهمية خاصة كونها ما زالت تحت الاحتلال، وكونها جزءاً من العالم العربي وجزءاً من الثقافة العربية الإسلامية، التي تحثّ على طلب العلم وعلى التعلّم مدى الحياة، انسجاما مع القول العربي المأثور " اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد". حيث يجسّد هذا القول بصورة لا لبس فيها، احترام الثقافتين العربية والإسلامية للعلم والعلماء والتشجيع على طلب العلم والمعرفة مدى الحياة.
كما يعتبر تعليم الكبار وسيلة تساهم في تطوير آليات تعويضية للتغلب على آثار الاحتلال الإسرائيلي المباشرة وغير المباشرة، كالإغلاقات، وزجّ الآف من الشباب والشابات في السجون، وحرمانهم من استكمال دراستهم، وتأخير أو منع الدفعات المالية المستحقة لدولة فلسطين، إضافة إلى سياسة الإغلاق وبناء جدار الفصل العنصري، ومصادرة الأراضي، والتي أثرت سلباً على كثير من جوانب حياة الفلسطينيين، فقد أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الخريجين، مما أدى إلى بطء في معدلات التنمية بشكل عام، كما أثرت سلباً وبشكل خاص على الخطط التعليمية لوزارة التربية والتعليم، وما يفرضه كل ذلك من ضغوطات اقتصادية واجتماعية وفنية على الدولة والمواطن والمجتمع، ومن بينها نظام التعليم الرسمي.

ونتيجة لما سبق، فإن تعليم الكبار إذ يكتسب أهمية متزايدة على المستوى العالمي، فإن هذه الأهمية تزداد في فلسطين للظروف التي نعيشها في ظل الاحتلال.

حيث يمكن اجمال **أهمية تعليم الكبار بالآتي:**

1. موجه إلى كافة الكبار من أفراد المجتمع الفلسطيني من عمر خمسة عشر فما فوق، لرفع مستوى الوعي لديهم بأهمية التعلّم، وإتاحة الفرصة لهم للاستفادة من البرامج المتوفرة.
2. يعتبر تعليم الكبار رافداً مكّملاً للعملية التعليمية والتنموية في فلسطين، حيث يعمل على سدّ الثغرات في نظام التعليم الرسمي الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد.
3. يتكامل قطاع تعليم الكبار مع الخطة الخمسية الثانية والثالثة لوزارة التربية والتعليم وخطة التعليم للجميع، وخطة التنمية المنبثقة عن وزارة التخطيط الفلسطينية وغيرها من خطط المؤسسات الرسمية، ومع خطط وبرامج المؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وخطط وبرامج التعليم المستمر في الجامعات والكليات المختلفة.
4. برامج تعليم الكبار مختلفة ومتنوعة؛ لذا فهي تلبي الاحتياجات المختلفة والمتنوعة لقطاع واسع من أفراد المجتمع، وتعمل على مساعدتهم في الارتقاء بمستوى معارفهم ومهاراتهم ومؤهلاتهم، الأمر الذي يدعّم حصولهم على فرص عمل، ضمن المعايير الحالية والمتغيرة، وبالتالي يعمل، على تحسين أوضاعهم المعيشية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
5. يلبّي تعليم الكبار، بشكل مباشر أو غير مباشر، حاجة الدولة في سوق العمل من الكفاءات والكوادر المؤهلة تأهيلاً ممتازاً وبما يتناسب مع الخطط التنموية الشاملة للدولة. و يسهم تعليم الكبار في التنمية المجتمعية من خلال رفع مستوى وعي الأفراد والمجتمع بشكل عام، وفي خطط التنمية الاقتصادية بالحد من الفقر والبطالة، وإدماج الفئات المهمشة في العملية التنموية برمّتها، وفي تطوير الموارد البشرية لرفد الاقتصاد وتعزيز الإنتاج المثمر والفعال الذي يحقق الأفضل للجميع.
6. يؤدي تعليم الكبار إلى الانفتاح على تجارب وثقافات الشعوب الأخرى، وتبادل الخبرات والاستفادة منها، ضمن إطار ثقافة وحضارة المجتمع الفلسطيني.

المنهجية

منهجية بناء الإستراتيجية:

أولاً: الإعداد والتحضير

- قام قسم التعليم غير النظامي التابع للإدارة العامة للتعليم العام في وزارة التربية والتعليم العالي بتطوير مقترح استراتيجية وطنية لتعليم الكبار.
- تم عرض المقترح على الجمعية الألمانية لتعليم الكبار، (dvv international) ووقعت اتفاقية بين الوزارة وبين الجمعية لتقديم الدعم الفني والمالي للمقترح.
- شُكِل الفريق الوطني للإستراتيجية من الوزارات والمؤسسات العاملة والمهتمة بتعليم الكبار.
- تم التوافق على الفريق الفني المحوري لإعداد الإستراتيجية .

ثانياً: تحليل الواقع و تشخيصه

- تم وضع خطة عمل للفريق حُددت خلال الاجتماعات الأولى للفريق عند تشكيله.
- استعان الفريق بدراسات وإحصائيات حول الوضع القائم لتعليم الكبار في فلسطين، وتم مراجعة التوجهات العالمية الحديثة وتوصيات المؤتمرات الدولية لتعليم الكبار، والتي كان من أهمها المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار والذي عقدته اليونسكو في بيلم- البرازيل عام 2009.
- تم الخروج بتشخيص وتحليل للواقع من خلال دراسة قام بها الفريق والموجودة كمرفق مع هذه الاستراتيجية.

ثالثاً: اعداد وثيقة الخطة الإستراتيجية

- عمل الفريق الفني على إعداد وثيقة الإستراتيجية، وتم الاستعانة بخبيرين: محلي ودولي، في صياغة وثيقة الإستراتيجية، وفي إجراء التعديلات اللازمة للوصول للنسخة النهائية.
- عُرضت الإستراتيجية على الفريق الوطني الذي زوّد الفريق الفني بالتغذية الراجعة.
- أرسلت الوثيقة إلى شخصيات ومؤسسات مهتمة وعاملة في تعليم الكبار للحصول على ملاحظاتهم.

رابعاً: إعداد الاطار العام للخطة التنفيذية

- قام الفريق الفني بوضع اطار عام لخطة تنفيذية مقترحة للإستراتيجية، وعُرضت على الوزارات والمؤسسات المهتمة بتعليم الكبار للمراجعة والمشاركة في الوصول لخطة تنفيذية وطنية.

منهجية تنفيذ الإستراتيجية:

نعمل بمنهجية تشاركية مع جميع المؤسسات ذات العلاقة، من أجل تكثيف الجهود، وحشد الطاقات والقدرات ما بين التعليم الرسمي وغير الرسمي، لتوفير بيئة تفاعلية تعليمية متطورة ومحفّزة لتعليم الكبار، من خلال التوعية المجتمعية، وتوفير البرامج والأنشطة والمشاريع، لإكساب المتعلمين والمتدربين المعارف والمهارات المواكبة لحاجات سوق العمل، وتخفيض حدة البطالة والفقر (حيث ذكر جهاز الإحصاء المركزي في تقرير أصدره عام 2013)، أن معدلات البطالة ارتفعت نسبيا في الأرض الفلسطينية خلال 2011 .

وجاء في التقرير الذي استعرض الواقع العمالي في الأرض الفلسطينية لعام 2011 أن معدل البطالة بلغ بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر 21% (حوالي 222 ألف عاطل عن العمل)، 19% للذكور و28% للإناث).

وكما نهدف للمشاركة بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتلبية رغبات الدارسين (المتعلمين والمتدربين) الذاتية في حب المعرفة، ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية. وتستند الاستراتيجية في عملها إلى

قيم حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة في التوزيع والمساواة ومراعاة النوع الاجتماعي والحق في التعليم للجميع. وبناءً على ذلك فانها تسعى إلى:

1. توفير بيئة تعليمية متكاملة ومحفزة بمفهومها الشمولي لتعليم الكبار، ويقصد بها المنظومة الكلية المرتبطة بهذا النوع من التعليم من حيث بنيته ووظيفته ومختلف الوظائف المتعلقة بكل من البنية التحتية للمؤسسات التي تعنى بتعليم/تعلم الكبار، والإدارة، والمدرسين، والمتعلمين والمتدربين، والمناهج، والمشاركة المجتمعية. إنها محصلة لجودة النظام التعليمي وفعاليته. والنظر للحقول العلمية الكامنة والتي بالاستطاعة من خلالها توفير فرص عمل للمتأهلين والخريجين من برامجها.
2. التنسيق والتعاون في تعليم الكبار ما بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ضمن إستراتيجية وطنية تشاركية تتوزع من خلالها الأدوار والمهام وفقا للاختصاص والموارد المتاحة والمطلوبة. وتفعيل دور وزارة التخطيط والتنمية الإدارية في عملية التمويل للمشاريع التعليمية والتدريبية، بالإضافة لتوضيح دور وزارة التخطيط في تحديد التخصصات المطلوبة في سوق العمل، من خلال التنسيق مع وزارة العمل، وتوجيه وزارة التعليم العالي، والتي بدورها تقوم بإرشاد الجامعات للتخصصات المطلوبة لمواكبة وموائمة سوق العمل الفلسطيني تجنبا لزيادة نسبة البطالة.
3. توفير حوافز مادية ومعنوية للمنخرطين في برامج تعليم/تعلم الكبار ضمن معايير وطنية متفق عليها، وتشجيع ودعم الاتجاه نحو تمهين تعليم الكبار من خلال فتح فرص الترقي في السلم الوظيفي والاجتماعي، وحوافز معنوية في مجال تلبية رغبات المتعلمين والمتدربين في حب المعرفة (الإشباع الذاتي) لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية ووسائل الاتصال والتواصل.
4. توفير حوافز للمؤسسات العاملة في مجال تعليم الكبار والتعلم مدى الحياة من خلال مساعدتها في الحصول على التمويل وتحفيز التخصصية في مجال تعليم الكبار، وفي مجال إعداد المعلمين وإعداد الكادر المناسب لكافة المستويات، وتصميم برامج تدريب وتأهيل مواكبة للمعارف والمهارات التي يحتاجها سوق العمل المتجدد. والتركيز على نظام اعتماد المنهج التدريبي وتحديد معايير الجودة.

الرؤية

"بناء بيئة تعليمية مؤسسية، تشاركية متكاملة، ومحفّزة لتعليم الكبار في سياق التعلم مدى الحياة، للوصول إلى مجتمع فلسطيني متعلّم ومنتج، يتيح لأفراده فرص التطور معرفياً ومهارياً وسلوكياً، وبما يسهم بتحقيق التنمية الشاملة المستدامة".

الرسالة

"المساهمة في تعزيز ثقافة التعليم والتعلّم المستمر، بتوفير بيئة تشاركية تعليمية محفّزة ذات جودة عالية، لتعليم الكبار وإكسابهم المعارف والمهارات من خلال توفير برامج وفرص تعّلم أفضل، تتواءم واحتياجاتهم الذاتية وحاجات المجتمع المعرفية والتنموية الاقتصادية والاجتماعية.

الأهداف

1. الهدف العام الأول:

توفير بيئة تعليمية محفزة تساهم في تعزيز ثقافة التعليم والتعلم المستمر في فلسطين

الأهداف الفرعية

1.1 تحديد مسارات وبرامج تستهدف الافراد وتلبي حاجاتهم، التنموية (المعرفية، الاقتصادية والاجتماعية).
1.2 نظام إداري ذو كفاءة عالية لتعليم الكبار في سياق التعلم مدى الحياة.

2. الهدف العام الثاني:

تطوير مؤهلات وخبرات، وقدرات المتعلمين الكبار الكامنة لتمكينهم من الحصول على فرص عمل جديدة لملائمة احتياجات السوق.

الأهداف الفرعية

2.1 تعزيز التكامل والشراكة بين القطاعات، المؤسسات الرسمية والأهلية ضمن نظرة تنموية اقتصادية واجتماعية.
2.2 إعداد وتأهيل كوادر القطاعات المختلفة العاملة والمهتمة بتعليم الكبار.

3. الهدف العام الثالث:

تعليم الكبار متاح للجميع ضمن معايير مطورة للجودة والتمييز واعتماد الشهادات ضمن المعايير للبرامج التدريبية.

الأهداف الفرعية:

3.1 بنية تحتية وبيئة تعليمية داعمة لتعليم الكبار.
3.2 اطار تشريعي ناظم لتعليم الكبار.

المبادئ والمرتكزات:

فيما يلي المبادئ التي تجسدها الرؤية الفلسطينية لتعليم الكبار والتعلم مدى الحياة، كما تم الاتفاق عليها في اللجنة الوطنية:

1. **التعليم حق للجميع**: إن تعليم الكبار عملية تعليمية تعلّمية تخدم جميع الفلسطينيين من مختلف الأعمار في الفئات المستهدفة، ممن هم في سن الخامسة عشر وأكبر، وبمن فيهم كبار السن للوصول إلى شيخوخة منتجة، وفي جميع أماكن تواجدهم وفي الشتات (إن أمكن).

2. **التعددية الثقافية:** تهتم فلسفة تعليم الكبار بالمسائل السياسية والثقافية والإنسانية، حيث تهدف إلى إكساب المتعلمين والمتدربين ثقافة تتمحور حول قيم المواطنة الصالحة واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة وسيادة القانون، وإكساب المتعلمين والمتدربين قيماً وأفكاراً واتجاهات مدنية ومعرفية حديثة. إن الوعي بهذه القيم تمكّن المتعلمين والمتدربين من تجديد وتطوير أنماط العلاقات والتفاعلات الاجتماعية في مجتمعهم على أسس حضارية بين أفراد المجتمع ذاته وغيره من المجتمعات والشعوب الأخرى.

3. **نوعية التعليم:** التعليم النوعي هو حق للجميع، ومسؤولية الجميع، وعلى رأس ذلك الأفراد، تماشياً مع مفهوم التعلّم الذاتي، ومبدأ التعليم من أجل التمكين والتنمية.

4. **التعليم مسؤولية الجميع**: تتولى تعليم الكبار المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ضمن إستراتيجية وطنية تشاركية تتوزع من خلالها الأدوار والمهام وفقا للاختصاص.

5. انطلقت هذه الرؤية من منظور وطني وكوني تنموي، مواكب للتطور الحضاري في ظل عصر المعرفة، وما ترتب عليه من تقدم تكنولوجي واسع وسريع، وانبثاق مجالات معرفية جديدة تفرضها طبيعة الحياة المستقبلية.

إن تحقيق رؤية وأهداف إستراتيجية تعليم الكبار في سياق التعلّم مدى الحياة في فلسطين، يستند إلى عدد من الأسس والمرتكزات المقرّة والمتفق عليها من قبل اللجنة الوطنية لصياغة خطة تعليم الكبار، والتي تؤكد على شمولية النظرة إلى تعليم الكبار واستمرارية ربطها بنظرة تنموية. وهذه الأسس والمرتكزات هي:

- **الالتزام الحكومي:** ينطلق نظام تعليم الكبار من مرتكز واضح، يتمثل بالالتزام الحكومي الذي يؤكد على حق الفرد في التعلم، وفي تبني استراتيجية تعليم الكبار في سياق التعلم مدى الحياة، وما يستلزمها من وضع أطر للسياسات والتشريعات المناسبة من جهة، ودعم المؤسسات التي تعني بتعليم الكبار ماديا ومعنويا، وتوفير بيئة تشاركيه تكاملية في العمل وتوزيع الأدوار، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات على المستويين الفردي والمجتمعي التنموي.

- **التكامل:** وتتكامل استراتيجية تعليم الكبار (في مجالات التعليم والتدريب المهني والتقني وبرامج محو الأمية الأبجدية والتقنية وغيرها من البرامج)، مع قطاعات التعليم المختلفة من جهة و**مع الخطة الخمسية التطويرية لوزارة التربية والتعليم العالي (2008-2012) والخطة الخمسية الثالثة(2014-2019)** من جهة أخرى. تعمل الخطتان على إيجاد برامج ومسارات ومساقات متكاملة تهدف إلى إيجاد نظام موحد للتعليم والتدريب المهني والتقني يستجيب لمتطلبات سوق العمل؛ حيث تنسجم وتتكامل برامج تعليم الكبار مع معايير التوصيف والتصنيف المهني الفلسطيني. ويتوافق تعليم الكبار مع مستويات النظام الوطني للمؤهلات (NQF)، ومع معايير وتصنيفات المؤسسات الفاعلة والعاملة في مجال تعليم /تعلّم الكبار، بالإضافة إلى تفعيل نظام الاعتماد ومعايير الجودة في تعليم الكبار.
كما تسير إستراتيجية تعليم/تعلم الكبار جنباً إلى جنب، مع **خطة وكالة الغوث الدولية** (الأونروا) التي تتبنى وتنفذ برامج التعليم المهني والتقني لفئات الشباب من اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية ومخيمات الشتات، ومع **إستراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني الصادرة عن وزارتي التربية والعمل،** خاصة فيما يتعلق بمعايير التوصيف والتصنيف المهني الفلسطيني، التي تضمن نتائج تدريب تتلاءم ومتطلبات سوق العمل وتشغيل الخريجين. كذلك مع **خطط المؤسسات الرسمية** كوزارة الشؤون الاجتماعية التي تُعنى بالمهمشين والفئات الضعيفة وذوي الاحتياجات الخاصة، ووزارة الأسرى التي تعنى بتدريب وإعادة تأهيل الأسرى المحررين، وخطط وبرامج المؤسسات الأخرى المعنية بتعليم الكبار كمنظمات المجتمع المدني والجامعات والقطاع **الخاص،** وكل في مجال اختصاصه.

- **الشراكة:** يُعتبر تعليم الكبار قضية عامة مشتركة بين جميع المعنيين بالمجتمع الفلسطيني، ويعزز المشاركة المجتمعية لجميع الأطراف. ولا تقتصر هذه الشراكة على المؤسسات المعنية بتعليم الكبار بل تشمل أيضا المؤسسات المجتمعية الرسمية وغير الرسمية بما فيها المؤسسات الإنتاجية، والاعلامية وغيرها للمساهمة في الوصول إلى مجتمع معرفي ومنتج.

- **المرجعية العربية والدينية:** تستلهم فلسفة تعليم الكبار الفلسطينية مرجعياتها من الثقافة العربية والإسلامية قال تعالى: "وقل ربِّ زدني علماً (طه، 114).. والقول المأثور: "لا يزال الرجل عالماً ما

طلب العلم، فإذا ظنّ أنه علم، فقد جهل". وتجسّد هذه النصوص بصورة لا لبس فيها، فلسفة التعلّم مدى الحياة غير المرتبطة بعمر محدد، في أوسع معانيها.

- **الاستمرارية والاستدامة**: إن التعلم لا ينتهي بانتهاء مرحلة التعليم المدرسي أو الجامعي، بل هو عملية مستمرة تبدأ مع الفرد منذ الولادة وتستمر مدى الحياة. وتعليم الكبار يعزز نهج التعلم مدى الحياة كما يمتلك تعليم/ تعلم الكبار، من خلال التشريعات المعمول بها، والتزام الشركاء الفاعلين بالمضي قدماً، لتوفير الاستدام له، طالما توافرت الموارد المالية الكافية.

- **الوصول العادل والمساواة (تكافؤ الفرص)**: ينطلق تعليم الكبار من مبدأ الوصول العادل إلى كافة الفئات المستهدفة في المجتمع، بغضّ النظر عن الموقع الجغرافي، أو الجنس، أو العمر أو الدين، ومن إدماج الأشخاص الأقل حظاً، وإيلاء اهتمام خاص بهم ووضع الأولويات للفئات المهمشة، لإشراكها في العملية التعليمية التعلمية.

- **الاستثمار والتمويل**: يعتمد تعليم الكبار على آليات التمويل المشترك بين الشركاء، وينطلق من مبدأ الاستثمار في هذا المجال، حيث يعدّ استثماراً للدولة في التنمية البشرية، واستثماراً يحقق عائداً مادياً للمؤسسات الربحية ذات العلاقة، وعاملاً حاسماً في مساعدة بعض المؤسسات على الاستمرارية في عملها، وعدم اعتمادها كلياً على المصادر الخارجية، بل على مصادر التمويل الذاتي كعامل أساسي يعمل على مأسسة العمل واستمراريته.

- **الارتباطية (ربط التعليم بالتنمية):** ينطلق النظام من إيجاد توازن بين المهارات التي يتم تطويرها، والكفاءات الوظيفية والرئيسية المطلوبة في سوق العمل وحاجة المجتمع والأفراد، والاستجابة السريعة للمهارات المطلوبة مع التغيرات في سوق العمل.

- **الانفتاح**: ينطلق تعليم/ تعلم الكبار من الانفتاح على تجارب وثقافات الشعوب الأخرى وتبادل الخبرات والاستفادة منها، ضمن إطار ثقافة وحضارة المجتمع الفلسطيني.

المسارات الإستراتيجية التي تصب في تحقيق الأهداف:

- **محو الأمية والمتسربين:** وتترجم الى البرامج تعنى بالأشخاص الراشدين الذين تركوا أو لم يلتحقوا قط بالتعليم النظامي الأساسي. وهؤلاء مشمولون بالخطة الإستراتيجية ابتداءً من محو الأمية وحتى الحصول على شهادة التعليم الأساسي.
- **التعليم والتدريب المهني:** وهذه البرامج تعنى بالأشخاص الراشدين المنضوين تحت التعليم والتدريب المهني بنوعيه الابتدائي والمتقدم والمستمر، والأشخاص العاطلين عن العمل المحتاجين للتدريب والتعليم، حيث يتم تطوير المهارات اللازمة لهم في سوق العمل؛ سواء لدى مؤسسات القطاع العام أو القطاع الخاص.
- **التعليم المجتمعي:** ويتم ترجمتها لبرامج تعنى بالأشخاص الراشدين الذين يتعلمون أو يتدربون لأغراض شخصية، اجتماعية، مدنية، سياسية، قيادية، حقوقية. ولا يؤدي تعليمهم أو تدريبهم بالضرورة إلى الحصول على شهادات رسمية، كالتعلم في المراكز الثقافية والأندية وبرامج منظمات المجتمع المدني وغيرها.
- **التعليم المستمر في الجامعات:** المساقات القصيرة المتنوعة لدى الجامعات وكليات المجتمع، التي تهدف إلى رفع مستوى المعرفة، أو الكفاءة والمهارة في جانب معين لدى المتعلم أو المتدرب، كتعلّم اللغات، المحاسبة، برامج الحاسوب والتكنولوجيا، وإكساب المتدربين العديد من المهارات التقنية والمتخصصة في مختلف المجالات المطلوبة للمجتمع المحلي والأفراد والمؤسسات المعنية.

- **تأهيل الأسرى المحررين:** لاستيعابهم في سوق العمل ومساعدتهم على تأسيس مشاريع صغيرة مدرة للدخل.
- **تغيير المسارات المهنية:** إعداد برامج تدريبية تخصصية في مناحي مهنية تتمتع بمرونة، من حيث آلية الالتحاق بها وطبيعة الدوام لتمكين الراغبين في تغيير مساراتهم المهنية من الالتحاق بها.
- **العلوم الزراعية:** كون أحد أعمدة الاقتصاد الفلسطيني هو الزراعة والصادرات الزراعية، حيث من شأن هذه العلوم فتح آفاق وفرص عمل جديدة ومضمونة.
- **برامج الإرشاد المهني:** اعداد برامج تنفذ مع طلبة المدارس النظاميين في الصفوف الأخيرة لمساعدتهم على اختيار تخصصاتهم سواء العلمية أو المهنية وفق حاجة السوق المحددة من وزارة العمل ووزارة التخطيط.

الشركاء العاملون في تعليم الكبار

يتميز النظام القائم لتعليم الكبار بأنه نظام شامل، مرن ومتكامل، يعتمد على الشراكة الفاعلة بين الشركاء ذوي العلاقة المباشرة وغير المباشرة، من أجل توفير البيئة المناسبة والمحفّزة لتوعية المجتمع بأهمية التعليم وتوفير البرامج والآليات اللازمة لتعليم وتدريب جميع الكبار الراغبين خارج إطار التعليم النظامي، وبغضّ النظر عن أعمارهم وعن مستوياتهم التعليمية والعلمية والمهنية وغير ذلك، الادوار مبينه بشكل تفصيلي في الخطة العامة المرفقة مع الاستراتيجية.

وبما أن تعليم الكبار يُبنى على أساس التعاون الوثيق والفعّال والمنهجية التشاركية بين الشركاء في القطاعات الحكومية، الأهلية والخاصة، وبالتعاون مع المؤسسات والهيئات الدولية كوكالة الغوث للاجئين، ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة والمراكز الثقافية والشبابية والجامعات والنقابات وغرف التجارة والصناعة، وكل من له علاقة في التعليم والتدريب وتأطير الفئات المجتمعية. حيث تعترف **دولة فلسطين** بدور هذه المؤسسات والمنظمات التي عملت وتعمل على توفير التعليم والتدريب للشعب الفلسطيني وعلى دعم المشاريع المتنوعة في هذا المجال، خلال الفترات السابقة. وترحب بالتعاون الوثيق والبناء معها من أجل تحقيق التنوع والتكامل في الخبرات المتاحة لتحقيق أهداف تعليم الكبار في سياق التعلم مدى الحياة، في فلسطين.
ويمكن تصنيف الشركاء إلى نوعين:
الشركاء الإستراتيجيون: وهي المؤسسات التي توفر الدعم المادي والإداري مثل وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة العمل، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، وزارة الزراعة، وزارة الداخلية، والجامعات وبعض منظمات المجتمع المدني العاملة في حقل التطوير التعليمي و المجتمعي.
والشركاء الفرعيون (المتعاونون): المؤسسات المقدمة للخدمة وتلك التي تحصل على الدعم مثل المراكز التدريبية، الثقافية، النقابات، منظمات نسائية، أندية شبابية، مؤسسات تعليمية خاصة.

وقد تم تحديد المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الفاعلة في مجال تعليم الكبار كما يلي:
1. المؤسسات الرسمية (الحكومة) وتضم وزارات: التربية والتعليم العالي، التخطيط والتنمية الإدارية، العمل، الشؤون الاجتماعية، شؤون المرأة، الثقافة، الأسرى، الزراعة، الداخلية، ومراكز التدريب التابعة للمؤسسات الحكومية.
2. وكالة غوث اللاجئين (الأونروا).
3. مؤسسات تنموية (محلية ودولية)، ومنظمات مجتمع المدني الفاعلة و العاملة في حقل التطوير التعليمي و التربوي.
4. النقابات المهنية.
5. الجامعات وكليات المجتمع.

6. القطاع الخاص (المعاهد الخاصة والمراكز الثقافية والشركات والبنوك) وغرف التجارة والصناعة والاتحادات التجارية، الصناعية، الزراعية، اتحادات المصدرين
7. الشركاء الدوليين كالمنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(الالكسو)،المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (الايسيسكو)، الجمعية الألمانية لتعليم الكبار (dvv International) وغيرهم من المؤسسات الدولية الداعمة للمسارات التي تدخل ضمن تعريف تعليم الكبار.

وتقع على عاتق الشركاء من هذه المؤسسات **مسؤولية كبيرة في التعاون البناء، من أجل تطوير الخطط التنفيذية** لإستراتيجية تعليم الكبار في سياق التعلّم مدى الحياة، وتطوير منهجيات ملائمة لتنفيذ العمل، بما يشمله ذلك من تطوير لبرامج ومسارات تعليمية وتدريبية قائمة وجديدة، ومن تحسين للبنية التحتية للمؤسسات المقدمة لهذه الخدمات، وتوفير مساقات متعددة الأوجه والمسارات، وزيادة عدد المراكز والبرامج التي تعنى بالأنشطة الثقافية والاجتماعية والفنية والرياضية وخاصة في المناطق الريفية، وغير ذلك، وبما ينسجم والأهداف العامة لتعليم الكبار وحاجات المجتمع والبيئات المحلية، وحاجات الأفراد المختلفة والمتنوعة.
كما يندرج ضمن تعاون الشركاء ومسؤولياتهم، **توفير الدعم المالي واللوجستي المستدام** لتحقيق الأهداف العامة والمحددة في الإستراتيجية، ويبرز هنا أيضاً دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في التوعية المجتمعية بأهمية تعليم/ تعلم الكبار في سياق مفهوم التعلّم مدى الحياة.

الهدف الأول

1. توفير بيئة، تعليمية محفزة تساهم في تعزيز ثقافة التعليم والتعلّم المستمر في فلسطين.

1.1 تحديد مسارات وبرامج تستهدف الأفراد و تلبي حاجاتهم ، التنموية (المعرفية، الاقتصادية والاجتماعية).

1.2 نظام إداري ذو كفاءة عالية لتعليم الكبار في سياق التعلم مدى الحياة.

الرقم	الأنشطة-ضمن البرامج المقترحة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	الشركاء	التمويل	الميزانية التقديرية بالدولار الامريكي$
أ.	دراسة وتحليل احتياجات القطاعات المختلفة من البرامج في فلسطين	هيئة تعليم الكبار بالتنسيق مع القطاعات	خلال السنة الأولى و الثانية للخطة	القطاع العام، الاهلي و القطاع الخاص	غير محدد	10,000
ب.	بناء وتطوير البرامج والمسارات المطلوبة التي تسهم في تنمية الكبار في المجتمع وفق حاجة القطاعات وسوق العمل.	هيئة تعليم الكبار وزارة التربية والتعليم العالي الوحدة المركزية لإدارة المعلومات	خلال السنة الأولى والثانية للخطة	القطاع العام (وزارة التربية، العمل، و التخطيط) و المؤسسات التعليمية الخاصة بالشراكة مع القطاع الاهلي	غير محدد	100,000
ج.	إنشاء نظام اداري يضمن تبادل معلومات، ويحدد المسؤوليات آليات العمل والعلاقات التشاركية بين المؤسسات.	الوحدة المركزية لإدارة المعلومات	مستمر	القطاع العام (وزارة التربية، العمل، والتخطيط) بالشراكة مع القطاع الاهلي	غير محدد	30,000

الهدف الثاني

2. تطوير مؤهلات و خبرات، وقدرات المتعلمين الكبار الكامنة لتمكينهم من الحصول على فرص عمل جديدة لملائمة احتياجات السوق.

2.1 تعزيز التكامل والشراكة بين القطاعات، المؤسسات الرسمية والأهلية ضمن منظور تنموي اقتصادي اجتماعي.

2.2 إعداد و تأهيل كوادر القطاعات المختلفة العاملة والمهتمة بتعليم الكبار.

الرقم	الأنشطة ضمن البرامج المقترحة	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الإطار الزمني	الشركاء	التمويل	الميزانية التقديرية
أ.	انشاء هيئة تعليم الكبار	وزارة التربية والتعليم	خلال السنة الأولى للخطة	وزارة العمل الشؤون الاجتماعية ،التخطيط، الاسرى،... ..مؤسسات مجتمع مدني	غير محدد	20,000
	دراسة احتياجات السوق للكوادر وربطها بالخبرات و المؤهلات المطلوبة فتح مسارات لتأهيل الكوادر	هيئة تعليم الكبار فريق عمل تقني بالتنسيق مع وزارة التربية، التعليم، العمل والتخطيط	خلال السنة الأولى والثانية للخطة	القطاع العام (وزارة التربية و التعليم، العمل، التخطيط)، القطاع الخاص و قطاع المؤسسات الاهلية	غير محدد	20,000
ب.	تحديد حقول تطلق العنان لابداعات المتعلمين الكبار وربطها، بمسارات تأهيلية وتدريبية	هيئة تعليم الكبار وزارة التربية والتعليم العالي وزارة العمل، وزارة الثقافة، وزارة المرأة	خلال السنة الاولى والثانية للخطة	القطاع العام، القطاع الخاص وقطاع المؤسسات الاهلية والدولية	غير محدد	10,000
ج.	تحديث البرامج المسارات والمناهج الدراسية القائمة.	هيئة تعليم الكبار وزارتي التربية والعمل وكالة الغوث	خلال السنة الأولى والثانية للخطة	القطاع العام، القطاع الخاص وقطاع المؤسسات الاهلية والدولية	غير محدد	50,000
د.	أنظمة تطوير المؤسسات وتطوير كفايات طواقمها.			القطاع العام بالشراكة مع القطاع الاهلي والمؤسسات الدولية		20,000

الهدف الثالث

3. تعليم الكبار متاح للجميع ضمن معايير مطوَرة للجودة والتميز واعتماد الشهادات ضمن المعايير، للبرامج التدريبية.

3.1 بنية تحتية وبيئة تعليمية داعمة لتعليم الكبار.

3.2 إطار تشريعي ناظم لتعليم الكبار.

الرقم	الأنشطة-ضمن البرامج المقترحة	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	الشركاء	التمويل	الميزانية التقديرية
أ.	تضمين تعليم الكبار في نظام الإرشاد المهني	هيئة تعليم الكبار مثال وزارة العمل وكالة الغوث	السنة الثالثة والرابعة	القطاع العام	غير محدد	10,000
ب.	تطوير نظام موحد ومعتمد للاعتراف بالتعليم غير النظامي ضمن اطار المعايير الوطنية للمؤهلات	هيئة تعليم الكبار فريق المعايير الوطنية	السنة الثالثة والرابعة	القطاع العام، المؤسسات التعليمية الخاصة بالشراكة مع المؤسسات الاهلية المحلية والدولية	غير محدد	50,000
ج.	وضع معايير واليات "اجراءات" ضمان الجودة للبرامج	تكوين فريق عمل لوضع إجراءات ومعايير الرقابة	السنة الثالثة والرابعة	القطاع العام بالشراكة مع المؤسسات الاهلية المحلية والدولية	غير محدد	15,000
د.	تحديد المؤسسات المزوّدة لبرامج تعليم الكبار (اجتياز المتطلبات حسب التشريعات والمعايير)	هيئة تعليم الكبار (الوزارات) التشريعات	السنة الثالثة والرابعة	القطاع العام	غير محدد	
ه.	تنظيم الفعاليات والانشطة الاعلامية التي تعزز وتشجع على تعلّم الكبار	فريق التوجيه والإرشاد أو الفريق الإعلامي (إن وجد الثاني)	السنة الثالثة و الرابعة والخامسة	القطاع العام بالشراكة مع المؤسسات الاهلية المحلية والدولية وعقد شراكات مع القطاع الخاص	غير محدد	100,000

التوصيات

نتيجة **لتحليل واقع تعليم الكبار، فإن هناك حاجة وضرورة إلى** اتخاذ عدد من الإجراءات، التي من شأنها تفعيل قطاع تعليم الكبار في سياق التعلم مدى الحياة، ولكي تصبح الخطة مرتبطة برؤية شاملة وطنية، ندرجها فيما يلي:

على الصعيد العام

- **تشكيل هيئة وطنية لتعليم الكبار ضمن هيكلية معينة، تمثل الشركاء الاستراتيجيين في قطاع تعليم الكبار برئاسة وزارة التربية والتعليم العالي وعضوية** وزارة التخطيط، وزارة العمل، وزارة الشؤون الاجتماعية، وغيرهم والمنظمات الدولية والمحلية والمؤسسات العامة والخاصة والجامعات والمراكز الثقافية والجامعات وغرف التجارة والصناعة وغيرها، تتولى الإشراف على متابعة الخطة الإستراتيجية وتحقيق أهدافها من خلال تنفيذ الأنشطة المقترحة، في برامج عمل ضمن خطة زمنية تنفيذية محددة. وينبغي على الهيئة الوطنية لتعليم الكبار أن تتابع بشكل منتظم ومستمر تنفيذ الأنشطة والبرامج كما اتفق عليها بين الشركاء، والمعنيين وجميع الأطراف ذوي العلاقة.
- العمل على اقتراح القوانين/تعديل التشريعات (حسبما يلزم) لهيكلة العمل في قطاع تعليم الكبار إدارياً ومالياً.
- **إنشاء وحدة مركزية لإدارة نظم المعلومات والأبحاث الخاصة** ببرامج تعليم الكبار، سواء لدى الهيئة الوطنية لتعليم الكبار كبنك للمعلومات أو تابعة لإدارة نظم المعلومات في وزارة التربية والتعليم أو وزارة العمل. وتقوم الوحدة بجمع البيانات من كافة المعنيين، وتعميم المعلومات والدراسات والأبحاث الصادرة عنها على الجميع.
- فتح قنوات الاتصال بين الشركاء ومزوّدي الخدمة والمعنيين وتوزيع الأدوار بدون تناقض، وتحسين فرص الحصول على المعلومات، وتوفير واستخدام بيانات عالية الجودة فيما بينهم.
- إعداد الدراسات التي تعمل على **الربط بين حاجات سوق العمل والبرامج والأنشطة التي يتم تنفيذها** في قطاع تعليم الكبار مع مراعاة فتح حقول كامنة.
- تأسيس نظام الرقابة وضمان الجودة، في جميع المراحل.
- ضرورة رفع مستوى التنسيق بين الشركاء من **خلال الهيئة الوطنية لتعليم الكبار.**
- تعاون الشركاء على توفير **تمويل آمن ومستدام بالتنسيق مع وزارة التخطيط صاحبة التخصص،** لتغطية برامج ومشاريع تعليم الكبار، وحسب خطة تنفيذية معتمدة، مما يسهل العمل والإنجاز، مع الأخذ بعين الاعتبار أن برامج تعليم الكبار في سياق التعلم مدى الحياة، يمكن أن تكون مشاريع استثمارية، تغطي تمويلها ونفقاتها بالحد الأدنى.
- تعاون الشركاء على تعميم ونشر البرامج والمشاريع المعتمدة التي أثبتت جدواها والنتائج الإيجابية لتطبيقها على الجميع (مزودي الخدمة والمستفيدين)، واستحداث المشاريع والبرامج الجديدة اللازمة لتحقيق الأهداف، وبالتعاون فيما بينهم.
- تعميم الدراسات والأبحاث والبرامج التدريبية والتعليمية المعدّة من جهات مختلفة، على الفرقاء المعنيين، للإستفادة منها في تحديث السياسات والخطط التنفيذية لديهم ومنع التكرار.
- تنفيذ مسوحات شاملة للتعرف على ما يلي:
  - مزودي الخدمة، وإمكانياتهم وبرامجهم وأنشطتهم واحتياجاتهم، ورصد مدى إمكانية مساهماتهم في المشروع.
  - احتياجات سوق العمل من الكفاءات والمهارت، وربطها مع استحداث المشاريع والبرامج الجديدة والتعرف على مدى مواءمتها لما هو متوفر حالياً.
  - الفئات المستهدفة والفئات الأكثر حاجة للخدمة، من حيث أعدادهم وأماكن تواجدهم، وطبيعة البرامج التي يحتاجونها والمرتبطة بحاجة سوق العمل والتنمية الاقتصادية والمجتمعية.
  - كفاءة وخبرات ومؤهلات المدربين والبنية التحتية للبيئة التعليمية، والتعرف لاحقاً على أثر وجودة التعليم/التدريب.
- إصدار النشرات والتقارير الشهرية أو الفصلية التي تعرّف بالبرامج والدورات التدريبية القائمة والجديدة بكافة أنواعها والجداول الزمنية والجهات المنفذة لها، والإعلان عنها وتوزيعها على المعنيين والإعلام، للإفادة منها.

- تجسير المعاهد والكليات والجامعات واعتماد المراكز والبرامج حسب مواصفات ومعايير وزارتي (العمل، والتربية والتعليم العالي)، تصديق الشهادات واعتمادها.
- التركيز على التوعية بمفهوم تعليم الكبار وتحديدا في حملات داخل المدارس لمعالجة سلبيات نظام التلقين وتشجيع الطلاب على منهج البحث العلمي.
- إعطاء المجتمع المدني الأدوار التشاركية التالية:
  - بناء مراكز متخصصة للريادة وتطوير الأعمال.
  - تطوير مراكز خدمات نوعية تصبح نواة لمراكز تعليم الكبار.
  - إنشاء مراكز تمكين اقتصادي للشباب بالتعاون مع الجامعات والكليات للتمكين في مجال المهارات الحياتية.
  - العمل على برامج الإرشاد المهني، برامج الريادة وبرامج موائمة الاحتياجات.
  - تنفيذ برامج بناء القدرات.
  - إعطاؤهم دور أساس وفاعل في عملية الرقابة وإشراكهم في التخطيط لتعليم الكبار.
  - اعطاؤهم المجال للبحث عن الحقول الكامنة والإبداعية لخلق فرص العمل للشباب.

على الصعيد الخاص

- إعداد خطة **لتعبئة المجتمع** بخصوص أهمية تعليم الكبار والتعلم مدى الحياة، كجزء لا يتجزأ من الخطط الإستراتيجية والتنفيذية.
- التركيز على الفئات المهمشة والأكثر حاجة في المجتمع، وتحفيزها على المشاركة في برامج تعليم الكبار، ومنحهم الحوافز.
- إفراد خطط تنفيذية فرعية خاصة بهذه الفئات (بحسب كل فئة) وإعداد البرامج الخاصة بها.
- الالتزام بالسياسات من قبل الحكومة والمؤسسات العامة والخاصة.
- تزويد فئات المجتمع المختلفة بالأدلة التثقيفية الموجهة لكل فئة، وبالمعلومات الدقيقة والشاملة عن برامج التعلم والفرص المتاحة في سوق العمل، مع التركيز على إشراك الأندية والاتحادات المختلفة فيها ومنظمات المجتمع المدني وجميع القطاعات.

تعريف المواطنين بالبرامج والتخصصات المتاحة، وتحفيزهم على الانخراط بها. والاهتمام بإجراء الدراسات الاستطلاعية والمسحية السنوية حول المتغيرات في سوق العمل (إن وجدت) واحتياجات وتوقعات الفئات المختلفة والمشاكل التي تعاني منها، وأخذ النتائج بعين الاعتبار في تطوير/تعديل الخطط والبرامج وتحديث أولويات العمل باستمرار.

الملحقات

الفريق الوطني لإعداد الاستراتيجية الوطنية لتعليم الكبار

د.جهاد زكارنه - وزارة التربية والتعليم العالي
أ. غدير فنّون - وزارة التربية والتعليم العالي
أ. أيمن الميمي - غرفة التجارة والصناعة رام الله
أ. محمود نجوم - وزارة العمل
أ. عاصم عبيد - كلية فلسطين التقنية للبنات
أ. انتصار سلمان- جامعة فلسطين التقنية (خضوري)
أ. غانم عمر - وزارة الشؤون الاجتماعية
أ. وحيد جبران - وكالة الغوث الدولية
أ. أسامة اشتيه – وزارة التربية والتعليم العالي

المشاركون بالمقابلات وورش العمل

المقابلات

د. جهاد زكارنه – وزارة التربية والتعليم
رباب طميش – جامعة بيت لحم
د. مروان ترزي- جامعة بيرزيت
أ. عودة زهران - مؤسسة أفكار
أ. وحيد جبران – وكالة الغوث الدولية

ورش العمل ممثلين من

وزارة التربية والتعليم العالي
وزارة العمل
وزارة الشؤون الاجتماعية
وزارة الصحة
المجلس الأعلى للشباب والرياضة
مركز ابداع المعلم
مؤسسة جهود للتنمية الريفية
مركز السرايا
مؤسسة القطان
جمعية المرأة العاملة
منتدى شارك الشبابي
دائرة تنمية الشباب
الاتحاد اللوثري

الهيكلية المقترحة للإدارة/الحوكمة (للموافقة عليها)

قد يكون من أفضل الطرق لإدارة وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتعليم الكبار هو**: تشكيل هيئة وطنية ممثلة لجميع الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين والفاعلين،** حيث يتمثل في الهيئة مندوب دائم عن المؤسسات الرسمية (الحكومية) ذات العلاقة بتعليم الكبار يتم ترشيحه من قبلها، وآخر عن منظمات المجتمع المدني ترشحه المؤسسات والمنظمات المدنية ذات العلاقة بصفته الاعتبارية إما بالتوافق بينها أو عبر الانتخاب، وكذلك الأمر بالنسبة للجامعات والمراكز الثقافية ومؤسسات القطاع الخاص الإنتاجي وربما القطاع الإعلامي وأية جهة أو جهات أخرى ذات علاقة تحددها الهيئة. ويكون للهيئة مقر دائم ونظام داخلي، يتحدد فيه طريقة اختيار الأعضاء ومصادر التمويل والهيكلية الإدارية والمالية للهيئة والمسؤوليات والمهام المنوطة بها، وطريقة اختيار الرئيس والطاقمين الاداري والمالي.

وتتولى الهيئة الوطنية المسؤوليات التالية:

1. إدارة برامج تعليم الكبار من حيث إقرار السياسات والخطة الاستراتيجية والخطط التنفيذية، واتخاذ القرارات فيما يتعلق باعتماد البرامج والمشاريع المنفذة ومتابعة التنفيذ والتقييم والتنسيق بين المؤسسات.
2. متابعة بناء نظام معلومات وقاعدة بيانات عن الفئات المستهدفة من جهة، والمؤسسات العاملة في مجال تعليم الكبار والبرامج المنفذة وخطط المؤسسات والكوادر المؤهلة، التي تتولى تدريب وتأهيل المتعلمين والمتدربين وغيرها من المعلومات، ومن جهة أخرى، الإشراف على تحديثها وتسهيل وصولها وتعميمها على المستخدمين.
3. إجراء الدراسات والبحوث التقويمية والأكاديمية والتشخيصية، وتوثيق الدراسات ذات الصلة والاستفادة من نتائجها من أجل عملية التطوير والتحديث.
4. وضع/ تعديل الخطط الإستراتيجية والتنفيذية المستقبلية وخطط الطوارئ وتحديث وتطوير الخطط القائمة وبما يتناسب مع الظروف المستجدة.
5. وضع سياسة لإستثمار الموارد وتوزيعها وفق ما يقتضيه العمل والاختصاص.
6. إدارة البرامج التوعوية ونشر الفكر التربوي المتعلق بتعليم الكبار في سياق التعلم مدى الحياة، وحثّ وتحفيز فئات المجتمع على الانخراط في البرامج التعليمية والتدريبية التي يوفرها، وبالتنسيق مع المؤسسات الإعلامية وتنظيم الحملات الدعائية من خلال الشراكة معها.
7. تطبيق معايير الضمان والجودة.
8. أية مهام أخرى تقتضيها الحاجة.

لائحة المصطلحات

التعليم الرسمي (Formal Education): يشمل النظام المدرسي المنظم تنظيما هرميا، والذي يمتد من المرحلة الابتدائية حتى الجامعة.

Formal Education: takes place in education and training institutions, leading to recognised diplomas and qualifications.

Or: is the process of training and developing people in knowledg, skills, mind and character in a structured and certified program.

التعليم غير الرسمي(Informal Education): يصف عملية مستمرة مدى الحياة بموجبها يستطيع الأفراد اكتساب المواقف والقيم والمهارات والمعرفة من التجربة اليومية، ومن العائلة والجيران، والعمل واللعب، من مكان السوق، والمكتبة ووسائل الإعلام. ويؤثر هذا النوع من التعليم على الموارد التعليمية والبيئة في وظيفة الفرد.

Informal Education is a natural accompaniment to everyday life. Unlike formal and non-formal learning, informal learning is not necessarily intentional learning, and so may well not be recognised even by individuals themselves as contributing to their knowledge and skills.

Or: is the unplanned incidental learning, which deals with everyday experience.

التعليم غير النظامي (Non-Formal Education):وهو كل تعليم / تعلّم خارج النظام التعليم الرسمي، وقد لا يقود إلى شهادة معينة، التعليم غير النظامي قد يقدم عبر ورشة عمل أو أي نشاط مجتمعي.

Non-formal learning takes place alongside the mainstream systems of education and training and does not typically lead to formalised certificates. Non-formal learning may be provided in the workplace and through the activities of civil society organisations and groups (such as in youth organisations, trades unions and political parties). It can also be provided through organisations or services that have been set up to complement formal systems (such as arts, music and sports classes or private tutoring to prepare for examinations).

التعلّم مدى الحياة (Life Long Learning): هي تحصيل العلم مدى الحياة بدافع ذاتي لأسباب شخصية أو مهنية. ويعتمد هذا المبدأ على فكرة أن التعلم غير محدد في فترة الصغر أو في غرفة الدراسة، بل يتعداها إلى كل مراحل العمر وفي أي مكان.

الكبير(Adult):الشخص الذي يدخل مرحلة من الحياة يتحمل فيها مسؤوليات متنوعة تجاه نفسه، وغالبا تجاه الآخرين، وقد يصاحب ذلك أحياناً القيام بدور إنتاجي في المجتمع.
وقد اعتمد الفريق الوطني للإستراتيجية **العمر 15 فما فوق** للتعبير عن الكبار المستهدفين في الإستراتيجية.

تعليم الكبار(Adult Education): تنظر الإستراتيجية الوطنية لتعليم الكبار إلى مفهوم تعليم الكبار (في سياق التعلم مدى الحياة) على انه مجمل العمليات التعليمية التي ينمّي بفضلها الأفراد الفلسطينيون الكبار أو الراشدين قدراتهم ويثرون معارفهم، ويحسّنون مؤهلاتهم التقنية أو المهنية أو المهارات الحياتية، و يسلكون بها سبيلاً جديداً كي يلبوا حاجاتهم وحاجات مجتمعهم، وتلك التي تُحدث تغييرات في اتجاهاتهم أو سلوكهم، وتسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في التنمية المتكاملة والمتوازنة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً.

التعليم المستمر: التعلم المستمر مدى الحياة هو حكم أو استخدام فرص التعلم الرسمية وغير الرسمية طوال حياة الناس، من أجل تعزيز التطوير والتحسين المستمر للمعارف والمهارات اللازمة للعمل وتحقيق الذات. تتشاطر دلالات مختلطة مع المفاهيم التربوية الأخرى، مثل تعليم الكبار والتدريب والتعليم المستمر والتعليم الدائم وغيرها من المصطلحات التي تتعلق بالتعلم خارج النظام التعليمي الرسمي.

الإطار الوطني للمؤهلات(National Qualification Framwor): هو إطار يعترف بالمهارات المكتسبة ضمن نظام التعليم الأكاديمي، كما يعترف بالمهارات العملية والمهنية التي يكتسبها من خلال التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي.

ملخص عن دراسة واقع تعليم الكبار في فلسطين

وقد أظهرت **نتائج دراسة تحليل الوضع و(التحليل الرباعي)** لنقاط القوة والضعف وتحديد الفرص المتاحة والتهديدات، الاستنتاجات التالية، **موزعة على ثلاثة مستويات:**

1. الاستنتاجات على الصعيد العام (الوطني)

- إن وزارة التربية والتعليم العالي، تضع تطوير (تعليم الكبار) على أجندتها الحالية والمستقبلية، وتهتم بعقد الشراكات التي تتيح تفعيل هذا القطاع.
- اهتمام عدد كبير من المؤسسات الرسمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني، ببرامج تعليم الكبار، كجزء من برامج التنمية الاقتصادية والمجتمعية في فلسطين.
- تطوير شراكات إيجابية وفعالة بين وزارة التربية والتعليم من جهة، والفرقاء المعنيين من جهة أخرى، سواء من خلال تفعيل لجنة وطنية لتعليم الكبار، أو من خلال العلاقات الثنائية .
- يرّكز تفاعل تعليم الكبار الحالي والمستقبلي مع بقية قطاعات النظام التعليمي الفلسطيني، على عدد من فئات المجتمع، خاصة فئة الشباب والشابات (ممن هم خارج التعليم النظامي) وسوق العمل.
- إن المشاريع والبرامج التي تم ويتم تنفيذها حالياً، في إطار تفاعل المؤسسات كافة، مع تعليم الكبار، جيدة وتهتم برفع الكفاءة المهنية لدى المتعلمين والمتدربين.
- عدم توفّر مصادر تمويل مستدامة لعدد من المشاريع الوطنية، مما يؤثر سلباً على معدلات النمو في جميع المجالات، ويرفع من نسبة البطالة والأُسر الواقعة تحت خط الفقر.
- عدم وجود تشريعات خاصة ومتكاملة ناظمة لتعليم الكبار بشكل عام.
- بطء التوسّع في سوق العمل والبنية التحتية، بسبب تعطل العديد من المؤسسات الإنتاجية أو تباطؤ النمو لديها نتيجة صعوبات التسويق وإغلاق المناطق والمعابر وعزل الأسواق المحلية والعربية والدولية عن المنتجين الفلسطينيين.
- اتّسام العلاقة بين المؤسسات الحكومية والعامة من جهة، ومؤسسات قطاع الإعلام من جهة أخرى، بالضعف والالتباس وعدم فتح قنوات الاتصال الفعالة بين الطرفين، الأمر الذي يؤّثر أحياناً على المشاركة الفعالة للإعلام، في تبني ونشر البرامج التي تطلقها المؤسسات الحكومية بشكل عام، والاهتمام بتوعية المواطنين بأهميتها عبر الرسائل الإعلامية الموجّهة.
- تنوّع فئات الكبار في المجتمع من حيث العمر والقدرة على تحصيل العلم، والوقت المتاح، والمعرفة المطلوبة والتعلم المنشود وحاجات كل فئة، الأمر الذي يفرض وجود نظرة شمولية لتعليم الكبار، تنسجم وتستجيب لحاجات جميع الفئات.

2. على صعيد المؤسسات

تساهم مختلف المؤسسات والجهات العاملة حالياً في مجال تعليم الكبار، مساهمة فاعلة وجيدة، من خلال البرامج والأنشطة التي تنفذها. ومع ذلك، تبيّن أن هناك العديد من التحديات ونقاط الضعف التي تؤثر على مستوى ومعايير ما تقدمه، والنتائج المتوخاة من هذه البرامج والنشاطات والمشاريع. ومن أبرز التحديات ونقاط الضعف لدى هذه المؤسسات، ضعف التنسيق فيما بينها وغياب الشراكات التي تؤطر عملها في إطار خطة إستراتيجية بأهداف ومهام واضحة وبرامج وأنشطة موزعة توزيعاً عادلاً وشفافاً على جميع الفئات المستهدفة. وفيما يلي أهم الملاحظات التي خلصت إليها الدراسة في هذا المجال، وهي:

- تعدّد الجهات الموفّرة لهذا النوع من التعليم في فلسطين، وفق الأهداف والمصالح الخاصة بكل جهة، دون وجود الحد الأدنى من الأطر الناظمة لتطوير العمل والتعاون فيما بينها.
- عدم توفر الخطط العامة طويلة الأجل التي تركز على استغلال ومواكبة تكنولوجيا المعلومات وتطوير البرامج والوصول إلى الجمهور المستهدف.
- الضعف الكبير في الرقابة والإشراف على إدارات بعض المؤسسات، حيث يقتصر دور المؤسسات الرسمية على إصدار التراخيص اللازمة لإنشائها، دون تفعيل الأجهزة الإشرافية والرقابية عليها، وتضارب وعدم اتساق المسؤوليات والصلاحيات الإشرافية، وبخاصة في مجالي التعليم والتدريب المهني، مما يؤدي إلى تدني مستوى الإنتاجية ومعاييرها.

- وجود مناهج وبرامج خاصة بكل جهة، دون البحث أو الاهتمام في مسألة التكامل الأفقي والعمودي بين مخرجات هذه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. وخضوع برامجها أحياناً لأجندات الممولين، مما يُضعف التنوع في البرامج التدريبية والتوسع في الفئات المستفيدة من جهة، ويضعف استمرارية عملها من جهة أخرى، وما قد ينتج عن ذلك من ازدواجية في بعض المنتجات، أو نقص في منتجات أخرى، بدلاً من التكامل فيما بينها.
- بشكل عام، هناك غياب **لإدارة مركزية موحدة**، تربط بين أنشطة وبرامج المؤسسات المتعددة ذات العلاقة ب (تعليم الكبار)، على مستوى التخطيط و/أو رسم السياسات وتبادل المعلومات والتواصل الإلكتروني، لمنع الازدواجية من جهة، وللتعريف ببرامجها ومُخرجاتها من جهة أخرى.
- تَركُّز عدد كبير من هذه المؤسسات في المدن الرئيسية، وعدم الوصول إلى القرى والمناطق النائية والفئات المهمشة. هذا التوزيع المناطقي غير المتوازن، يؤدي إلى وجود خلل في بنية العمل، وعدم العدالة في توزيع الخدمات على المناطق الأكثر حاجة للخدمات.
- تعاني العديد من هذه المؤسسات من عدم ثقة الجمهور بها والتشكيك بكفاءة مخرجاتها، وعدم تقبّل النقد، وقصور بعض إداراتها عن حلّ مشكلات الدارسين لديها، ويأتي ذلك في ظل غياب التقييم الشامل والشفافية في العمل.
- عدم توفر معلومات موثقة ومحوسبة في إطار قواعد بيانات مركزية حتى على صعيد المؤسسة الواحدة، تبيّن نوعية هذه المؤسسات من حيث بنيتها الإدارية والمالية وأهدافها وبرامجها والفئات التي تستهدفها، وحجم العمل الذي تقوم به وأعداد المتعلمين والمتدربين لديها ودراساتهم والأفراد الراغبين في التعلم، والمناطق التي تغطيها.
- ندرة الدراسات وقلة المعلومات التقييمية الشاملة عن المؤسسات الحالية، من حيث مدى ملاءمة برامجها ومنجزاتها لاحتياجات الأفراد وسوق العمل و/أو المتطلبات التنموية حسب الخطط التنفيذية للدولة.
- قلة الموارد البشرية من ذوي الخبرة والاختصاص في تكنولوجيا المعلومات، لدى هذه المؤسسات.
- قلّة توفّر مصادر التمويل الكافي والمستدام لهذه المؤسسات، مما ينتج عنه نقص في المواد الخام والتجهيزات، وضعف البنى التحتية والموازنات المخصصة لبعض هذه المؤسسات والمراكز المهنية والتقنية وغيرها.
- تقاعس كثير من مؤسسات القطاع الخاص عن القيام بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه البيئة التعليمية.
- عدم توفر كامل مستلزمات العملية التعليمية في التعليم التقني وغيره من أجهزة ومواد.
- اتباع الأساليب التقليدية في التعليم والتدريب المبنية على الحفظ والتلقين، في البرامج التعليمية لدى القطاع الخاص، وقلة الاستثمار في أساليب التدريب والتعليم التقنية الحديثة.

3. على صعيد الأفراد

أظهرت الدراسة بعض المؤشرات المهمة لوضع تعليم الكبار في فلسطين، على صعيد الأفراد والمجتمع، لأخذها بعين الاعتبار، مثل:

- عدم وجود حافز للتعلّم لدى الأفراد، أو روح المشاركة والمبادرة.
- عدم إقبال المتعلمين والمتدربين على بعض البرامج، لوجود حساسية ونظرة دونية لديهم ولدى أهاليهم والمجتمع المحلي في تقبل بعض المهن والتخصصات.
- قلّة وضوح أهداف البرامج والمؤسسات عند المتعلمين والمتدربين.
- تفاوت الاحتياجات التعلمية والتدريبية والمعرفية لفئة الكبار، من محو الأمية الأبجدية، إلى محو الأمية التقنية، وتحصيل العلم إلى مستويات أعلى من المعرفة.
- ارتفاع نسبة البطالة بين فئة الخريجين من الجامعات وحملة الشهادات.
- تنوّع المواد التعليمية والتدريبية، لا يغطي كافة احتياجات المتعلمين والمتدربين.
- عدم انتشار ثقافة التعلم الإلكتروني والذاتي، والتعلّم عن بعد بين الخريجين، والتي من شأنها أن تسهم في تعزيز اعتماد الخريجين على تطوير معلوماتهم وكفاءاتهم في مجال تخصصاتهم.